

تمارين وتطبيقات:

المعاملات

المالية المعاصرة

أسئلة وتطبيقات على القرض بفائدة

أسئلة الفهم والتحليل:

السؤال الأول: قال تعالى (وَإِنْ تُبْتِئُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ) سورة البقرة- (٢٧٩) ما هو وجه الاستدلال بهذه الآية؟

الإجابة:

حصر حق الدائن في رأس المال الذي أقرضه، وبيان أنه لا يجوز له إذا تاب إلا استرجاع أصل ماله، وأن الزيادة عليه ظلم، وهذا برهان واضح على تحريم القرض بفائدة.

السؤال الثاني: لماذا تعد اتفاقية إعادة الشراء (الريبو) في حقيقتها قرضاً مضموناً برهن أوراق مالية، وليست بيعاً نهائياً للأوراق المالية؟

الإجابة:

لأن المقصود الحقيقي من الاتفاقية هو توفير السيولة للمقترض مقابل التزامه برد المبلغ، مع بقاء الأوراق المالية ضماناً للدين وإعادتها عند الوفاء، ومن ثم فإن حقيقتها الاقتصادية والفقهية هي قرض مضمون برهن، لا بيع ناقل للملكية.

أسئلة - الربط الذهني:

السؤال الثالث: تلجأ بعض المصارف الإسلامية إلى استخدام (حساب النقاط/حساب النمر) في إدارة السيولة بين المصارف.

فسر الهدف من استخدام هذه الآلية، وما الذي يميزها عن التعامل بالقروض الربوية التقليدية؟

الإجابة:

يهدف حساب النقاط إلى إدارة السيولة بين المصارف من خلال احتساب نقاط دائنة أو مدينة تراعي مقدار الرصيد ومدة بقائه، دون اشتراط فائدة على القرض. ويتميز عن القرض الربوي بأنه لا يقوم على زيادة مالية مشروطة للمقرض، وإنما يستخدم آلية محاسبية لإدارة التعاملات المتبادلة بين المصارف وفق الضوابط الشرعية.

تطبيق – التكييف الفقهي والربط النظامي

السؤال الرابع: هب أن أحمد قال لزيد سأقرضك عشرة آلاف ريال لمدة ستة أشهر على شرط أن تقرضني يا زيد عشرة آلاف ريال لمدة ستة أشهر في العام القادم

ما هو التكييف الفقهي لهذه المسألة، وما هو القول الراجح فيها مع الدليل؟

الإجابة:

هذه المسألة تعرف بالقروض المتبادلة بالشرط، وقد اختلف في حكمها إلا أن الراجح هو القول بجوازها إذا كانت مبنية على أساس المساواة بين الطرفين وأدلة القائلين بذلك:

١. قياس القروض المتبادلة على السُّفْتَجَة، ومستند القائلين بجواز السفْتَجَة، هو أن المنفعة في القرض إذا كانت لا تخص المقرض وحده، بل تعم المقرض والمقترض معاً، فلا حرج في اشتراطها في عقد القرض.
٢. أن الربا إنما حرم شرعاً؛ لأنه ظلم من المقرض للمقترض، أما الاتفاق على الإقراض المتبادل بين المقرض والمقترض بمبالغ متساوية لمدة متماثلة فليس فيه ظلم لأي من الطرفين، بل هو مقتضى العدل بين الطرفين.

تطبيق - حالة تدريبية عملية

السؤال الخامس: ما هو الأصل الشرعي والنظامي في هذه المسألة (اتفق بنكان على أن يوفر كل منهما للآخر المبالغ التي يطلبها قرضاً سواءً كان المبلغ بعملة واحدة أو بعملات مختلفة)

الإجابة:

الأصل جواز لقروض المتبادلة بدون شروط، تفادياً للتعامل بالفائدة وشريطة عدم توقف تقديم أحد القرضين على الآخر

السؤال السادس: ورد بند في عقد تمويل ينص على أنه: "في حال تأخر العميل في السداد يلتزم بدفع زيادة مالية محسوبة بنسبة من مبلغ الدين عن مدة التأخير".

بصفتك المراجع القانوني للعقد، بين حكم هذا الشرط وأثره في ضوء التكييف الفقهي للمسألة.

الإجابة:

هذا الشرط غير جائز شرعاً؛ لأنه يتضمن اشتراط زيادة على الدين مقابل التأخر في السداد، وهو من ربا الديون المحرم. ولذلك ينبغي التنبيه إلى حذف هذا الشرط أو تعديله بما يتوافق مع الأحكام الشرعية والضوابط النظامية المنظمة لأعمال التمويل.

أسئلة وتطبيقات على البيع بالتقسيط

أسئلة - الفهم والتحليل:

السؤال الأول: ما هو التعريف الاصطلاحي للبيع بالتقسيط؟

الإجابة:

عقد على مبيع حال بثمن مؤجل يسدد مفرقاً على أجزاء معلومة في أوقات معلومة .

أسئلة الربط الذهني:

السؤال الثاني هل تعد الصورة الآتية بيعاً بالتقسيط مستوفياً لشروطه؟ وضح السبب.

اتفق (أ) على بيع مركبة من نوع كذا ولون كذا وموديل كذا إلى (ب) بمبلغ (١٠٠,٠٠٠) ريال، تُسَدَّد على عشرة أقساط شهرية متساوية، على أن تُسَلَّم المركبة للمشتري فور توقيع العقد.

الإجابة:

نعم، تُعد الصورة بيعًا بالتقسيط مستوفيًا لشروطه؛ لأن المبيع معين، والثلث محدد، والأقساط معلومة، ومواعيد السداد محددة، والمبيع حالٌّ قابلٌ للتسليم.

تطبيق- التكييف الفقهي والربط النظامي:

السؤال الثالث: باع عبد الله على محمد مركبة بمبلغ ثلاثمائة ألف ريال سعودي، إذا قام محمد بالسداد خلال سنة واحدة، ويكون كامل الثمن المستحق ثلاثمائة وخمسين ألف ريال سعودي إذا قام محمد بالسداد خلال سنتين.

ماهي العلة المؤثرة في هذه المسألة؟

الإجابة:

عدم البت في الثمن عند التعاقد وهو شرط من الشروط الخاصة بصحة البيع بالتقسيط.

تطبيق- حالة تدريبية عملية

السؤال الرابع: طلب منك عميل تحرير عقد لبيع مركبة معينة بالتقسيط، فما هي أهم العناصر التي ينبغي تضمينها في هذا العقد؟

الإجابة:

تعيين مواصفات المركبة تعيينًا كافيًا، تحديد الثمن وتوضيح كامل الأقساط ومقدار كل قسط منها، تحديد موعد التسليم وموعد نقل ملكية المركبة المبيعة.

السؤال الرابع: ورد في عقد بيع بالتقسيط البند الآتي:

"ينتقل حق ملكية المركبة إلى المشتري بعد سداد جميع الأقساط، مع تسليمه المركبة عند توقيع العقد". هل يتعارض ما تضمنه الشرط من تعليق انتقال الملكية مع صحة البيع بالتقسيط؟ وضح السبب.

الإجابة

لا يتعارض مع صحة البيع؛ إذ يجوز الاتفاق على تعليق انتقال الملكية حتى سداد كامل الثمن، مع تسليم المبيع للمشتري وتمكينه من الانتفاع به، وفق ما أجازته نظام المعاملات المدنية.

أسئلة وتطبيقات على التمويل بالمرابحة

أسئلة - الفهم والتحليل:

السؤال الأول: (نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم). ما هو وجه الدلالة من هذا الحديث على مسألة المربحة للأمر بالشراء؟

الإجابة:

يستدل من هذا الحديث على اشتراط قبض السلع قبل بيعها للعميل قبضاً حسيّاً بالحيازة أو حكماً بالتخلية وهذا شرط من شروط المربحة للأمر بالشراء.

أسئلة الربط الذهني:

السؤال الثاني: ما الغرض من الرسوم الإدارية في المربحة للأمر بالشراء؟

الإجابة:

هي مبالغ تستوفي لتغطية التكاليف الفعلية المرتبطة بإبرام عقد المربحة، ولا يقصد بها تحقيق ربح مستقل.

السؤال الثالث: ما الغرض من هامش الجدية في المربحة للأمر بالشراء؟

الإجابة:

هو مبلغ يدفع لإثبات جدية العميل في إتمام التعاقد، ويحتسب جزءاً من الثمن عند إبرام العقد، أو يرد إليه إذا لم يتم التعاقد وفق الضوابط المقررة.

تطبيق - التكييف الفقهي والربط النظامي:

تقدمت هند إلى أحد البنوك بطلب شراء سيارة محددة مربحة للأمر بالشراء، وقبل أن يقوم البنك بشراء السيارة وتملكها فعلياً ودون أن يتم تعيين كافة تفاصيل السيارة، طلب منها موظف البنك دفع مبلغ ٥,٠٠٠ ريال كعربون؛ لضمان جديتها في الشراء.

بناءً على ما تقدم: ما مدى إلزامية التصرف شرعاً ونظاماً، وهل يُقبل أخذ العربون فيه، ولماذا؟

الإجابة:

التصرف هو وعد بالمربحة للأمر بالشراء ولا يكون الوعد ملزماً شرعاً لعدم تملك السلعة، ولا نظاماً لعدم تعيين المسائل الجوهرية.

ولا يقبل أخذ العربون في مرحلة الوعد؛ لأنه جزء من الثمن.

تطبيق - حالة تدريبية عملية

قامت إحدى المؤسسات التجارية بشراء كمية من الأجهزة الإلكترونية بناءً على طلب أحد عملائها لإبرام عقد مربحة معه، وبعد شرائها السلعة وقبل البدء في توقيع عقد المربحة النهائي وتحديد الثمن الإجمالي، حصلت

المؤسسة على حسم (خصم خاص) من البائع الأساسي على السلعة المباعة نفسها نتيجة لطلب كميات إضافية

وعند علم العميل بهذا الخصم توجه إليك للحصول على استشارة حول مدى إمكانية الاستفادة من الخصم.

الإجابة:

يستفيد العميل من هذا الخصم بتخفيض للثمن الاجمالي بما يوافق نسبة الحسم عند إبرام عقد المراجعة.

أسئلة وتطبيقات على التورق

أسئلة - الفهم والتحليل:

السؤال الأول: حدد نوع التورق في كل من الصورتين الآتيتين:

الصورة الأولى: اشترى خالد كمية من الحديد بثمن مؤجل، ثم قبضها وباعها على تاجر آخر غير البائع الأول بثمن حال؛ للحصول على سيولة نقدية.

الصورة الثانية: تقدم أحمد إلى أحد البنوك بطلب تمويل بصيغة التورق، فاشترى البنك سلعة وتملكها، ثم باعها على أحمد بثمن مؤجل، وبعد تملك أحمد للسلعة وكل البنك ببيعها لطرف ثالث وإيداع قيمتها في حسابه.

الإجابة:

الصورة الأولى: التورق الفردي (البسيط) الصورة الثانية: التورق المنظم.

أسئلة الربط الذهني:

السؤال الثاني: ما الفرق بين التورق وبيع العينة؟

الإجابة:

التورق يكون ببيع السلعة بعد شرائها على طرف ثالث غير البائع الأول؛ للحصول على النقد، أما بيع العينة فيبيع المشتري السلعة على البائع الأول، ولذلك منعه الشريعة لما يفضي إليه من التحايل على الربا.

تطبيق التكييف الفقهي والربط النظامي:

السؤال الثالث: تقدم أحد العملاء بطلب تمويل بصيغة التورق، فاشترى البنك السلعة وتملكها، ثم باعها على العميل بثمن مؤجل، وتسلمها العميل قبل بيعها على طرف ثالث للحصول على السيولة.

كيف تكيّف هذه المعاملة فقهيًا؟

الإجابة:

تكييف هذه المعاملة على أنها تورق جائز؛ لاشتغالها على شراء السلعة وتملكها وقبضها، ثم بيعها لطرف ثالث غير البائع الأول؛ بقصد الحصول على السيولة.

تطبيق - حالة تدريبية عملية

السؤال الرابع: ورد في مشروع عقد تمويل بالتورق أن البنك سيبيع السلعة للعميل قبل تملكها، ثم يتولى بيعها نيابة عنه مباشرة للحصول على قيمة التمويل.

بصفتك مستشارًا قانونيًا، ما أبرز الملاحظة التي ينبغي التنبيه عليها عند مراجعة هذا العقد؟

الإجابة:

ينبغي التحقق من استيفاء الضوابط الشرعية للتورق، وفي مقدمتها تملك البنك للسلعة وقبضها قبل بيعها للعميل، وتمكين العميل من تملكها والتصرف فيها تصرفًا حقيقيًا؛ حتى لا تكون المعاملة صورية أو مخالفة للتكييف الشرعي.

أسئلة وتطبيقات على الإيجار التمويلي

أسئلة - الفهم والتحليل:

السؤال الأول: حدد الصورة الجائزة شرعًا للإيجار المنتهي بالتمليك فيما يأتي، مع بيان السبب:

- ١- أبرم المؤجر مع المستأجر عقد إجارة، ووعد بهبة العين المؤجرة بعد سداد جميع الدفعات .
- ٢- أبرم الطرفان في مجلس العقد نفسه عقد إجارة وعقد بيع معلقًا على سداد جميع الأقساط .

الإجابة:

الصورة الأولى: جائزة؛ لأنها تقوم على عقد إجارة مستقل يعقبه وعد بالتمليك .

الصورة الثانية: غير جائزة؛ لاجتماع عقدي الإجارة والبيع على العين نفسها في وقت واحد.

أسئلة - الربط الذهني:

السؤال الثاني: استخرج من باب الإيجار التمويلي مثالًا على كل مما يأتي:

- شرط جزائي جائز
- صيانة تشغيلية يتحملها المستأجر
- صيانة أساسية يتحملها المؤجر .

الإجابة:

خصم من العوض المقرر للعامل نظرًا لتأخره في تسليم العمل

الصيانة التشغيلية: تغيير المصابيح أو القطع التي تستهلك بالاستخدام المعتاد .

الصيانة الأساسية: إصلاح عطل جوهري يؤثر في صلاحية العين للانتفاع.

تطبيق - التكييف الفقهي والربط النظامي:

السؤال الثالث: اتفق أحمد مع عمرو على إبرام عقد إيجار تمويلي على أن يكون التملك بلا عوض، بصفتك مستشاراً قانونياً وضّح الصور المقبولة شرعاً لتملك العين بلا عوض.

الإجابة: ١. هبة معلقة على سداد الدفعات ٢. وعد بالهبة بعد انتهاء الإجارة

السؤال الرابع: احتاجت شركة "النماء" لسيولة نقدية عاجلة بمقدار ١٠ ملايين ريال، فقامت ببيع مبناها المملوك لها إلى شركة "العطاء" بهذا المبلغ نقداً. وفي نفس الوقت، قامت شركة "العطاء" بإعادة تأجير المبنى نفسه لشركة "النماء" بعقد إجارة منتهية بالتملك لمدة ٤ سنوات، وبإجمالي دفعات إيجارية يبلغ ١٢ مليون ريال.

ما هو التكييف الفقهي لهذه المسألة وحكمها الشرعي التفصيلي:

الإجابة: تكييفها (إجارة العين لمن يملكها) وحكمها: مادامت بقيمة محددة سلفاً، فينظر:

أ - فإن كانت تتغير صفة العين أو قيمتها بين عقد الإجارة وموعد التملك فتصح

ب - أما إذا كانت العين بحالها لا تتغير فلا تصح؛ لأنها حيلة على التمويل الربوي.

تطبيق - حالة تدريبية عملية

السؤال الرابع:

أثناء تنفيذ عقد إيجار تمويلي ظهر عيب جوهري في الأصل المؤجر حال دون الانتفاع به، ولم يبادر المؤجر إلى إصلاحه رغم إعداره. فما الخيارات التي يملكها المستأجر نظاماً؟

الإجابة:

للمستأجر طلب فسخ العقد أو إنقاص الأجرة، وله - في الأحوال التي يجيزها النظام - القيام بالإصلاحات والرجوع على المؤجر بما أنفق، وفق الضوابط النظامية المنصوص عليها في نظام المعاملات المدنية.

أسئلة وتطبيقات على البطاقات المصرفية

أسئلة - الفهم والتحليل:

السؤال الأول: حدد نوع البطاقة المصرفية في كل من الصورتين الآتيتين:

- بطاقة يُلزم حاملها بسداد كامل المبلغ المستحق في تاريخ الاستحقاق .
- بطاقة تتيح لحاملها سداد المبلغ على دفعات وفق الحد الائتماني الممنوح .

الإجابة:

الأولى: بطاقة الخصم الشهري .

الثانية: بطاقة الائتمان.

أسئلة - الربط الذهني:

السؤال الثاني: ما الفرق بين بطاقة الخصم المباشر وبطاقة الائتمان من حيث مصدر المبالغ المستخدمة في السداد؟

الإجابة:

بطاقة الخصم المباشر يكون السداد من الرصيد الموجود في حساب العميل، أما بطاقة الائتمان فتعتمد على حد ائتماني تمنحه الجهة المصدرة للبطاقة.

تطبيق - التكيف الفقهي والربط النظامي:

السؤال الثالث: أصدر أحد البنوك بطاقة ائتمان تمكن العميل من شراء السلع والخدمات ضمن حد ائتماني محدد، مع التزامه بالسداد وفق الشروط المتفق عليها.

ما التكيف الفقهي لهذه العلاقة؟ وما القواعد النظامية المنظمة لها؟

الإجابة:

التكيف الفقهي: تُكَيَّفُ العلاقة على أنها قرض تمنحه الجهة المصدرة لحامل البطاقة في حدود الحد الائتماني المقرر، ويجري التعامل به وفق الشروط والضوابط الشرعية المنظمة لبطاقات الائتمان .
القواعد النظامية المنظمة: تخضع هذه العلاقة لقواعد إصدار وتشغيل بطاقات الائتمان الصادرة عن البنك المركزي السعودي، والتي تنظم إصدار البطاقات وتشغيلها، وتحدد حقوق والتزامات الجهة المصدرة وحامل البطاقة، وآليات السداد والإفصاح.

أسئلة وتطبيقات على عقد التأمين

أسئلة - الفهم والتحليل:

السؤال الأول: حدد نوع التأمين في كل من الحالتين الآتيتين:

- يدفع المشتركون اشتراكات إلى صندوق مستقل يهدف إلى تعويض المتضررين منهم، وتتولى جهة مستقلة إدارة الصندوق مقابل أجر معلوم .
- تدفع شركة التأمين تعويضاً للمؤمن له مقابل أقساط يدفعها لها لتحقيق الربح .

الإجابة:

التأمين التعاوني (التكافلي).

التأمين التجاري.

أسئلة - الربط الذهني:

اذكر وجهين من الأوجه الجائزة للتصرف في فائض التأمين.

ج. ١. خفض الاشتراكات المستقبلية لحملة الوثائق ٢. إعادة الفائض لحملة الوثائق بحسب حصصهم.

السؤال الثاني:

استخرج من باب التأمين مثلاً على كل مما يأتي:

- تأمين عام، من واقع النظام السعودي.
- تأمين خاص .

الإجابة:

التأمين العام: التأمينات الاجتماعية، التي تنظمها المؤسسة العامة للتأمينات السعودية.

التأمين الخاص: التأمين على المركبات.

تطبيق - التكيف الفقهي والربط النظامي:

مجموعة من أصحاب المحلات التجارية المتجاورة في سوق لبيع الملابس، يواجهون جميعاً خطر تعرض بضائعهم للتلف نتيجة الحرائق أو التماس الكهربائي، وقد اتفق هؤلاء التجار معاً على دفع مبالغ مالية دورية، تُجمع في صندوق مالي مستقل يستهدف تعويض أي تاجر منهم يتعرض محله لحريق مفاجئ من الصندوق المستقل، كما قاموا بتعيين شركة مستقلة لإدارة هذا الصندوق واستثمار أمواله مقابل أجر محدد تتقاضاه الشركة.

ما التكيف الفقهي لهذه الصورة؟ وما الإطار النظامي المنظم لها في المملكة العربية السعودية؟

الإجابة:

تأمين تعاوني (تكافلي).

الربط النظامي: يخضع ل نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولوائحه، كما تشرف عليه هيئة التأمين بوصفها الجهة التنظيمية المختصة بالقطاع.

تطبيق - حالة تدريبية عملية

السؤال الرابع:

تعرضت مركبة مؤمن عليها لحادث مروري، فتقدّم المؤمن له بطلب تعويض إلى شركة التأمين، إلا أن الشركة رفضت التعويض بحجة أن وثيقة التأمين لا تغطي هذا النوع من الحوادث.
بصفتك مستشاراً قانونياً، ما أول مسألة ينبغي التحقق منها قبل إبداء الرأي في النزاع؟

الإجابة:

أول ما يجب التحقق منه هو نطاق التغطية التأمينية المنصوص عليها في وثيقة التأمين، وبيان ما إذا كان الخطر محل النزاع مشمولاً بالتغطية أم مستثنى منها، ثم النظر في التزام طرفي التعاقد.